الأمم المتحدة

E/CN.6/2007/4*

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
9 January 2007
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة
الدورة الحادية والخمسون
٢٦ شباط/فبراير – ٩ آذار/مارس ٢٠٠٧
البند ٣ (ج) من جدول الأعمال المؤقت**
متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة، المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تعميم مراعاة المنظور الجنساني وأوضاع المرأة ومسائل برنامجية

حالة المرأة الفلسطينية وتقديم المساعدة إليها

تقرير الأمين العام

موجز

تنفيذا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٨/٢٠٠٦ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٦، يرد في هذا التقرير وصف موجز لحالة المرأة الفلسطينية أثناء الفترة الممتدة بين تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، واستعراضٌ لحالة المرأة الفلسطينية ولمحةٌ عامة عن المساعدة التي تقدمها إليها كياناتُ منظومة الأمم المتحدة في مجالات تشمل، في جملة أمور، الأنشطة الاقتصادية والمساعدة الإنسانية والتعليم والتدريب والصحة وحقوقها كإنسان. ويختتم التقرير بتوصيات مقدمة إلى لجنة وضع المرأة للنظر فيها.

* أعيد إصدارها لأسباب فنية.

** E/CN.6/2007/1.

100107 100107 06-65377 (A)

أولا – مقدمة

١ – إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، شعورا منه بالقلق إزاء التدهور الخطير في حالة المرأة الفلسطينية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، طلب إلى الأمين العام في قراره E/2006/8 أن يواصل استعراض هذه الحالة وأن يقدم المساعدة إلى المرأة الفلسطينية بجميع السبل المتاحة، بما فيها تلك الواردة في التقرير السابق للأمين العام المتعلق بحالة المرأة الفلسطينية وتقديم المساعدة إليها (E/CN.6/2006/4)، وأن يقدم إلى لجنة وضع المرأة في دورتها الحادية والخمسين تقريرا يتضمن المعلومات المقدمة من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار.

٢ – ويغطي هذا التقرير الفترة الممتدة بين تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. وهو يستعرض حالة المرأة الفلسطينية استنادا إلى المعلومات الواردة من هيئات الأمم المتحدة أو الأفراد الذين يقومون برصد حالة الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة ومخيمات اللاجئين في الأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية. وتشمل هذه الهيئات وهؤلاء الأفراد اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة واللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف والمقرر الخاص لمجلس حقوق الإنسان المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ والمقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة وأسبابه ونتائجه.

٣ – كما يستند التقرير إلى المعلومات التي قدمتها كيانات منظومة الأمم المتحدة التي تقدم المساعدة إلى المرأة الفلسطينية، ومنها إدارة الشؤون السياسية وإدارة شؤون الإعلام ومكتب المنسق الخاص التابع للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) ومنظمة العمل الدولية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الصحة العالمية ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة والبنك الدولي.

٤ - ويقدم التقرير توصيات تهدف إلى تحسين حالة المرأة الفلسطينية، بخاصة عن طريق مواصلة منظومة الأمم المتحدة تقديمَ المساعدة.

ثانيا - حالة المرأة الفلسطينية

٥ - شهدت الفترة قيد الاستعراض عدة تطورات هامة. وكان أبرزها انسحاب الإسرائيليين من غزة وأجزاء من الضفة الغربية وانتخاب برلمانين جديدين أحدهما في إسرائيل والآخر للسلطة الفلسطينية، وبالتالي تشكيل حكومتين جديدتين[١]. وعقب انتخاب حماس في الأرض الفلسطينية، ازداد العجز المالي لأسباب عدة، من ضمنها، توقف إسرائيل عن دفع الضرائب والرسوم التي كانت تحصلها وتحولها للسلطة الفلسطينية[٢]. وتضاءلت احتمالات تواصل الدعم المالي الدولي الذي كان يقدم إلى السلطة الفلسطينية، الأمر الذي أدى إلى خطر انكماش الاقتصاد الفلسطيني[٣]. وأعلنت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي عن تجميد مساعداتهما إلى السلطة الفلسطينية إلى أن تلتزم باحترام المبادئ الثلاثة التي حددتها اللجنة الرباعية في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، مع المضي في تقديم المساعدة المباشرة إلى الشعب الفلسطيني[٤].

٦ - وكانت الحركة في الأرض الفلسطينية المحتلة محدودة بفعل نقاط التفتيش وحظر التجول وإغلاق الأراضي وجدار العزل والنظام المرتبط به[٥]. وعلى مدى فترة عامين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ ظل يسود جو من انعدام الأمن الاقتصادي والمصاعب الاجتماعية، زادته تفاقما أعمالُ العنف المتكررة ومواصلةُ بناء جدار العزل وفرضُ قيود على حرية التنقل وتدميرُ المنازل وعملياتُ الاعتقال والاحتجاز على يد السلطات الإسرائيلية واشتدادُ الأزمة المالية اعتبارا من شهر آب/أغسطس[٦].

٧ - وحرم العديد من النساء من الخدمات الأساسية بسبب ازدياد القيود المفروضة على حرية الحركة من غزة وإليها وداخل الضفة الغربية[٧]. وتحسنت لبعض الوقت إمكانية دخول

---

(١) A/61/80-E/2006/72، الفقرة ٧٥.

(٢) المرجع نفسه، الفقرة ٦٥.

(٣) المرجع نفسه، الفقرة ٨.

(٤) المرجع نفسه، الفقرة ٦.

(٥) مساهمات الأونروا في التقرير (٢٠٠٦).

(٦) A/61/80-E/2006/72، الفقرة ٨.

(٧) مساهمة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في التقرير (٢٠٠٦).

بعض القرويين إلى المراكز الحضرية المجاورة حينما انخفض عدد الحواجز إلى ٣٧٦ حاجزا في الفترة الممتدة بين شهري شباط/فبراير وآب/أغسطس ٢٠٠٥[٨]. غير أن المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ أشار إلى أن عدد نقاط التفتيش ارتفع من ٣٧٦ نقطة في آب/أغسطس ٢٠٠٥ إلى أكثر من ٥٠٠ نقطة في آب/أغسطس ٢٠٠٦[٩]. ونتيجة لذلك، تعيش النساء الفلسطينيات حاليا في ظروف من العزل القسري وغالبا ما يكن بعيدات عن أسرهن ومجتمعاتهن التي تشكل لهن مصدر دعم وأمان وعزاء[١٠].

٨ - ووفقا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، مضت الحالة الإنسانية في التدهور في قطاع غزة بفعل انقطاع الكهرباء ونقص المياه اللذين تسبب بهما قصف سلاح الجو الإسرائيلي في ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ لمحطة توليد الكهرباء في غزة ومواصلة فتح بعض المعابر لا أكثر في غزة بين فترة وأخرى[١١]. وقد كان للانخفاض الكبير في إمدادات الكهرباء والوقود، إضافة إلى توقف إمدادات المياه، تأثير شديد الوطأة في حياة الفلسطينيين اليومية، إذ أصبحوا يعيشون في الظلام ليلاً ويطهون طعامهم بدون كهرباء[١٢].

٩ - وتمثل النساء في الأرض الفلسطينية المحتلة نسبة ٤٩,٤ في المائة من السكان الفلسطينيين، أي ما مجموعه ١,٨٦ مليون امرأة[١٣]. وفي حين أن نسبة الأسر المعيشية في أوساط اللاجئين الفلسطينيين التي تدير شؤونَها نساء لا تتجاوز ١٣,٨ في المائة، فإن هذه الأسر المعيشية تمثل نسبة ٤٦ في المائة من الأسر التي تستفيد من الإعانات الخاصة المقدمة إلى الأسر التي تعيش ضائقة معيشية، ما يجسد عبء الفقر الذي يقع على كاهل النساء من السكان اللاجئين[١٤]. وقدمت هذه الإعانات إلى ٣٨٦ أسرة تدير شؤونَها أرامل ومطلقات أو نساء هجرهن أزواجهن[١٥].

---

(٨) A/61/67-E/2006/13، الفقرة ٢٤.

(٩) A/HRC/2/5، ص.٢.

(١٠) مساهمة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في التقرير (٢٠٠٦).

(١١) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، الأرض الفلسطينية المحتلة، التقرير المتعلق بالحالة في قطاع غزة، ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٦، الساعة الثانية عشرة ظهرا.

(١٢) A/HCR/2/5، الفقرة ١٥.

(١٣) Focus 2005, Vol.4, page 45 (موضوع عام ٢٠٠٥، المجلد ٤، من منشورات مكتب الاتصالات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني).

(١٤) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الستون، الملحق رقم ١٣ (A/60/13)، الفقرة ١٢٠.

(١٥) المرجع نفسه.

١٠ - ووفقا لما جاء في تقرير المدير العام لمنظمة العمل الدولية المتعلق بحالة العمال في الأراضي الفلسطينية المحتلة، أربعةٌ من كل عشرة فلسطينيين في هذه الأراضي في حالة فقر إذ يعيشون على أقل من ٢,١٠ دولار في اليوم. وارتفعت أعدادهم بالأرقام المطلقة من ٦٠٠ ٠٠٠ شخص في عام ١٩٩٩ إلى ١ ٦٠٠ ٠٠٠ شخص في عام ٢٠٠٥[١٦]. وقاربت نسبة الفقر ٥٠ في المائة في الأرض الفلسطينية المحتلة في حين أنها بلغت في قطاع غزة زهاء ٧٠ في المائة في أيار/مايو ٢٠٠٦[١٧]. وقد كان لمعدلات الفقر المتصاعدة بفعل استمرار الصراع والأزمة الإنسانية وقعٌ أكثر سلبا على النساء الفلسطينيات من الرجال الفلسطينيين وأدت إلى زيادة تأثر الشباب والشابات بالأزمة[١٨].

١١ - وتكاد نسبة الفتيات الملتحقات بالمدرسة الابتدائية والإعدادية تساوي نسبة الفتيان[١٩]. ولم تختف القوالب النمطية عن الأنثى من المناهج الدراسية[٢٠]. وأشار التقرير المتعلق بإحصاءات التعليم العالي الفلسطيني (٢٠٠٤) إلى أن عدد الطاليات اللائي كن يتابعن دراستهن في حقلي العلوم والتكنولوجيا (٥ ٠٤٣ طالبة) تجاوز عدد الطلاب (٤ ٨٢٩ طالبا). ومع ذلك، وعلى الرغم من أن النساء مثلن زهاء ٥٠ في المائة من المتخرجين في حقل تكنولوجيا المعلومات بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٥، فإن نسبة من كان يعمل منهن في هذا الحقل لم تتجاوز ٣ في المائة، مقارنة بنسبة ٦٧ في المائة من المتخرجين الذكور[٢١].

١٢ - ووفقا لما جاء في تقرير الأمين العام لعام ٢٠٠٦ المتعلق بتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، فإن إغلاق الأراضي المتواصل في قطاع غزة والضفة الغربية وبينهما شل إلى حد قدرة نظام الصحة الفلسطيني على العمل على المستوى المطلوب[٢٢]. وأشارت منظمة الصحة العالمية إلى أن الأزمة المالية تهدد بتوقيف الخدمات الصحية التي تقدم إلى غالبية الشعب

---

(١٦) تقرير المدير العام لمنظمة العمل الدولية (٢٠٠٦) بشأن ''حالة العمال في الأراضي الفلسطينية المحتلة'' ص. iv من النسخة الانكليزية.

(١٧) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والستون، الملحق رقم ٣٥ (A/61/35)، الفقرة ٣٢.

(١٨) مساهمة برنامج الأمم المتحدة في التقرير (٢٠٠٦).

(١٩) المرجع نفسه.

(٢٠) صندوق الأمم المتحدة للسكان ''العنف الذي يستهدف المرأة بسبب نوع جنسها في الأرض الفلسطينية المحتلة''، المبادرة المتعلقة بالمرأة والسلم والأمن، شعبة الدعم التقني، ٢٠٠٦.

(٢١) Focus 2005, Vol. 4, p. 19 (موضوع عام ٢٠٠٥، المجلد ٤، من منشورات مكتب الاتصالات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني).

(٢٢) A/61/80-E/2006/72، الفقرة ٥٣.

الفلسطيني، بما فيه النساء[٢٣]. كما أشارت اليونيسيف في تقريرها لعام ٢٠٠٦ المتعلق بالعمل الإنساني إلى أن المعدات الأساسية اللازمة لصحة الأم والرضيع غير موجودة في الأرض الفلسطينية المحتلة[٢٤].

١٣ - ونجم انعدام الأمن الغذائي الأرض الفلسطينية المحتلة جزئيا من انتفاء القدرة الشرائية بسبب قلة الأشخاص الذين يملكون المال الكافي اللازم لتلبية احتياجات أسرهم الغذائية الأساسية[٢٥]. وكشفت نتائج دراسة أجرتها الأونروا عن أن ٥٤,٧ في المائة و ٣٤,٣ في المائة من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٦ شهور و ٣٦ شهرا و ٤٠,٢ في المائة و ٢٩,٩ في المائة من النساء الحوامل و ٤٥,٧ في المائة و ٢٣ في المائة من الأمهات المرضعات في قطاع غزة والضفة الغربية على التوالي يعانون من فقر الدم. ومن أنواع نقص المغذيات الدقيقة الأخرى التي تدعو للقلق نقص فيتامين ألف الذي لا يكشف بالفحص السريري والكساح ونقص اليود[٢٦].

١٤ - وينتشر في أوساط السكان اللاجئين الفلسطينيين أحد أعلى معدلات الولادة في المنطقة، إذ أن نحو ثلث النساء اللاجئات الفلسطينيات يتزوجن قبل بلوغ الثامنة عشرة من عمرهن[٢٧]. وتبلغ نسبة اللاجئين الفلسطينيين الذين دون الثامنة عشرة زهاء ٣٩,٤ في المائة وما نسبته ٢٤,٦ في المائة منهم هم من النساء اللائي في سن الإنجاب[٢٨]. أما معدلات الخصوبة الإجمالية في أوساطهم فتتراوح بين ٢,٥ و ٢,٦ في الجمهورية العربية السورية ولبنان إلى ٤,٤ في قطاع غزة[٢٩]. ونتيجة لزيادة مستوى تعلم القراءة والكتابة والضائقة الاجتماعية - الاقتصادية السائدة وازدياد الوعي العام بضرورة المباعدة بين الولادات واستخدام وسائل منع الحمل الحديثة على نطاق واسع، انخفضت المعدلات العالية المعهودة لنمو السكان التي كانت تزيد على ٣,٥ في المائة في أوساط اللاجئين الفلسطينيين خلال

(٢٣) مساهمة منظمة الصحة العالمية في التقرير (٢٠٠٦).

(٢٤) اليونيسيف، تقرير العمل الإنساني لعام ٢٠٠٦، ص. ١٠٦ من النسخة الانكليزية.

(٢٥) A/HCR/2/5، الفقرة ٣٢.

(٢٦) A/61/67-E/2006/13، الفقرة ٥٥.

(٢٧) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الستون، الملحق رقم ١٣ (A/60/13)، الفقرة ٦٧.

(٢٨) المرجع نفسه.

(٢٩) المرجع نفسه.

العقدين الماضيين إلى ٢,٥ في المائة[٣٠]. غير أن هذا المنحى بدأ ينحو عكس ذلك في قطاع غزة منذ بدء الأزمة الإنسانية في أواخر عام ٢٠٠٠[٣١].

١٥ - ووفقا للإحصاءات التي أجراها مكتب الإحصاءات المركزي الفلسطيني عن القوى العاملة في عام ٢٠٠٤، النساء يمثلن من إجمالي القوى العاملة في الضفة الغربية نسبة ١٥,٩ في المائة وفي قطاع غزة نسبة ٩,١ في المائة. أما النسبة في القدس فكانت الأدنى في الضفة الغربية، إذ لم تتجاوز ١٠,١ في المائة[٣٢]. وإن معدلات الإناث العاملات منخفضة تاريخيا في المنطقة بكاملها؛ غير أنها انخفضت حتى أكثر بسبب الأزمة[٣٣]. وتبلغ نسبة العاطلات عن العمل ١٩,٦ في المائة[٣٤]. وحدّ إغلاق الضفة الغربية وعزلها عن بقية القدس الشرقية من فرص عمل النساء المقيمات في القدس الشرقية[٣٥].

١٦ - المرأة الفلسطينية، برغم مساهمتها الضعيفة في قوة العمل، درجت تقليديا على القيام بدور أساسي في الإنتاج الزراعي[٣٦]. ويشتغل في الأعمال الزراعية ٩٠ في المائة تقريبا من أعضاء الأسرة الإناث، اللاتي يعملن من دون أجر[٣٧]. ومع خسارة الأرض لإسرائيل تأثرت المرأة الفلسطينية تأثرا مزدوجا بخسارتها المصدر الحيوي للدخل وخسارة دورها كمنتجة اقتصادية[٣٨].

١٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كان سوق العمل في الأراضي الفلسطينية المحتلة يخضع لقيود مستمرة ولا يمكن التنبؤ بها فيما يتعلق بحركة الناس والمنتجات[٣٩]. وارتفاع

---

(٣٠) المرجع نفسه.

(٣١) المرجع نفسه.

(٣٢) الأهداف الإنمائية للألفية، الأرض الفلسطينية المحتلة، التقرير المرحلي لعام ٢٠٠٥، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، ص. ٣٤ من النسخة الانكليزية.

(٣٣) تقرير المدير العام لمنظمة العمل الدولية (٢٠٠٦) بشأن ''حالة العمال في الأراضي الفلسطينية المحتلة'' الفقرة ٧٩.

(٣٤) Focus 2005, Vol 4, page 45، (موضوع عام ٢٠٠٥، المجلد ٤، من منشورات مكتب الاتصالات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني).

(٣٥) الأهداف الإنمائية للألفية، الأرض الفلسطينية المحتلة، التقرير المرحلي لعام ٢٠٠٥، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، ص. ٣٤ من النسخة الانكليزية.

(٣٦) A/61/67-E/2006/13، الفقرة ٧٣.

(٣٧) البنك الدولي (٢٠٠٦) ''الضفة الغربية وقطاع غزة، التطورات الاقتصادية الأخيرة والآفاق المتوقعة''، ص ٢٤.

(٣٨) A/61/67-E/2006/13، الفقرة ٧٣.

(٣٩) تقرير المدير العام لمنظمة العمل الدولية، عن حالة العمال بالأراضي العربية المحتلة، مقدمة.

مستويات الصراع وتدابير الإغلاق أيضا ألقيا عبئا اقتصاديا ونفسيا أكبر على كاهل المرأة الفلسطينية التي ظلت مسؤولة بصفة أساسية، ليس فقط عن إدارة شؤون الأسرة المعيشية والاعتناء بأفراد الأسرة، بل وتزايد اضطرارها إلى المشاركة في أنشطة العمل غير النظامي أو في العمل الحر لدعم دخل أسرتها المعيشية[٤٠].

١٨ - وللتعويض عن دخل الأسرة المعيشية المفقود، فقد بدأت الكثير من النساء الفلسطينيات أنواعا مختلفة من الأنشطة المدرة للدخل بدعم من مؤسسات الائتمان الصغير[٤١]. وبرغم البيئة الصعبة السائدة في الضفة الغربية وغزة، ازداد عدد النساء المشاركات في رابطات الادخار والائتمان بنسبة ٦ في المائة، وزادت المدخرات المعبأة بنسبة ٢٤ في المائة كما زاد المبلغ الإجمالي للقروض بنسبة ٣٢ في المائة[٤٢]. وبلغ العدد الإجمالي للأعضاء من النساء في رابطات الادخار والائتمان ٦٣٦ ٥ امرأة وبلغت مدخراتهن ٥٢٤ ٤٧١ ١ دولارا[٤٣]. كما بلغ العدد الإجمالي للقروض الصادرة من رابطات الادخار والائتمان ٦٣٤ ٣ قرضا[٤٤]. ووفرت قروض الرابطات فرصا للعمالة لأعضاء الأسر المعيشية من الإناث والذكور، وحسنت من الإيرادات الإجمالية للمستفيدين[٤٥].

١٩ - إن فرص العمالة محدودة بالنسبة للنساء[٤٦] حسبما يتضح، مثلا، من حقيقة أن المرأة الفلسطينية تشكل نسبة ٣١,٢ في المائة من المحامين ونسبة ٢١,٤ في المائة من الصحفيين، ونسبة ١١,٧ في المائة من الأطباء[٤٧]. وما زالت القوة العاملة من النساء الفلسطينيات تتركز بكثافة في مجالي الزراعة والخدمات، بينما تتوزع القوة العاملة من الرجال بطريقة متوازنة عبر القطاعات الرئيسية[٤٨].

---

(٤٠) المرجع نفسه.

(٤١) المرجع نفسه، الفقرة ٩٠.

(٤٢) مساهمة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في التقرير (٢٠٠٦).

(٤٣) المرجع نفسه.

(٤٤) المرجع نفسه.

(٤٥) المرجع نفسه.

(٤٦) منظمة العمل الدولية (٢٠٠٦) تقرير المدير العام عن ''حالة العمال بالأراضي العربية المحتلة''، الفقرة ١٠٦.

(٤٧) Focus 2005، المجلد ٤، ينشرها مكتب الاتصالات ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج المساعدة للشعب الفلسطيني، ص ٤٥.

(٤٨) دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، المستشهد بها في منشور البنك الدولي (٢٠٠٦) المعنون ''الضفة الغربية وقطاع غزة، تحليل قطاع التعليم'' الفقرة ١٢٣.

٢٠ - ووصول المرأة الفلسطينية إلى مناصب اتخاذ القرار محدود، حيث أن ٩ في المائة فقط من القضاة و ١٢,٢ من المدعين العامين في الأراضي الفلسطينية المحتلة هم من النساء[٤٩]. ويشير تقرير الأهداف الإنمائية للألفية للأراضي الفلسطينية المحتلة (٢٠٠٥) إلى أن المشاركة السياسية للنساء في المجتمع الفلسطيني متدنية[٥٠]. ونسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمان الوطني ظلت ٥,٧ في المائة خلال الفترة من ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٤[٥١]. وعلى مستوى الحكم المحلي، كانت المشاركة السياسية للمرأة أعلى في عام ٢٠٠٥ حيث بلغت ١٩,٣ في المائة في الضفة الغربية و ١٧ في المائة في قطاع غزة[٥٢]. وبحلول عام ٢٠٠٥، أنشأت أكثر من سبع وزارات وحدات الشؤون الجنسانية، بما في ذلك وزارة الزراعة ووزارة الحكم المحلي[٥٣].

٢١ - وعلى الرغم من أن الدستور الفلسطيني يشجع المساواة بين الجنسين، لا ينعكس ذلك دائما في صياغة أو تنفيذ القوانين والتشريعات[٥٤]. وتخضع المرأة الفلسطينية للتمييز بمقتضى القوانين التي تحكم الزواج والطلاق وحضانة الأطفال والميراث والعنف العائلي[٥٥].

٢٢ - وحسبما جاء في تقرير المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، ما زال الاحتلال وجدار الفصل ينتهكان حقوق المرأة الفلسطينية[٥٦]. ولاحظ المقرر الخاص أن الجدار في القدس، على وجه الخصوص، يؤدي إلى انفصال الأسر، حيث أن الزوج والزوجة ربما ينفصلان لكي يتمكن الحائز منهما على بطاقة الهوية المقدسية أن يحتفظ بما يحصل عليه من مزايا[٥٧]. إضافة إلى ذلك، هناك قانون إسرائيلي

---

(٤٩) Focus 2005، المجلد ٤، ينشرها مكتب الاتصالات ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج المساعدة للشعب الفلسطيني، ص ٤٥.

(٥٠) الأهداف الإنمائية للألفية، الأراضي الفلسطينية المحتلة، التقرير المرحلي ٢٠٠٥،كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، ص ٣٢.

(٥١) المرجع نفسه، ص ٣٤.

(٥٢) المرجع نفسه، ص ٣٤.

(٥٣) Focus 2005، المجلد ٤، ينشرها مكتب الاتصالات ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج المساعدة للشعب الفلسطيني، ص ٥.

(٥٤) الأهداف الإنمائية للألفية، الأراضي الفلسطينية المحتلة، التقرير المرحلي ٢٠٠٥، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، ص ٣٤.

(٥٥) صندوق الأمم المتحدة للسكان ''إعادة تقييم الدعم المؤسسي لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥، الذي يحدد دور صندوق الأمم المتحدة للسكان ويعزز الدعم للنساء المتأثرات بالصراع، اجتماع استشاري''، بوخارست، ١٧-٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥.

(٥٦) E/CN.4/2006/29، الفقرة ٤٦.

(٥٧) A/HRC/2/5، الفقرة ٦٣.

بشأن المواطَنة يحظر على الفلسطينيين الذين يتزوجون من عرب إسرائيل العيش مع من يتزوجونه في إسرائيل[٥٨].

٢٣ - لقد أدى العنف المتواصل إلى خسائر فادحة في السلامة الجسدية والنفسية للمرأة الفلسطينية[٥٩]. فقد تأثرت جميع جوانب حياتها اليومية بالعنف وبالقيود على حريتها وكرامتها[٦٠].

٢٤ - وتوحي دراسة حالة إفرادية عن العنف الجنساني في الأراضي الفلسطينية المحتلة أجراها صندوق الأمم المتحدة للسكان وقدمت في ندوة دولية في بروكسل في شهر حزيران/يونيه ٢٠٠٦[٦١]، بأن العنف الجنساني يزداد نتيجة للتوتر السياسي والعنف المتزايدين[٦٢]. وطبقا لتقرير نشرته دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية في شباط/فبراير ٢٠٠٦ عن العنف العائلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة[٦٣]، فقد تعرضت ٦١,٧ في المائة من النساء المتزوجات للإيذاء النفسي، وتعرضت ٢٣,٣ في المائة منهن للإيذاء الجسدي، وتعرضت ١٠,٦ في المائة منهن للاعتداء الجنسي. إضافة إلى ذلك، تعرضت ٦٣,٦ في المائة من النساء غير المتزوجات (١٨ سنة فما فوق) للإيذاء النفسي، وتعرضت ٢٤,٦ في المائة منهن للإيذاء الجسدي.

٢٥ - واتخذت خطوات من قبل السلطة الفلسطينية لمعالجة المسائل المحددة في تقرير المقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه[٦٤]. فقد أقر قانون للحصص ينص على أن النساء يجب أن يشكلن ٢٠ في المائة من أعضاء المجالس المحلية؛ واتخذت خطوات تشريعية لمعالجة الجرائم التي تُرتكب ضد المرأة باسم الشرف؛ ويجري تدريب الشرطة والجهاز

---

(٥٨) المرجع نفسه.

(٥٩) مساهمة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في التقرير (٢٠٠٦).

(٦٠) المرجع نفسه.

(٦١) www.unfpa.org/emergencies/symposium06/index.htm (الدخول على الموقع كان بتاريخ ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦).

(٦٢) مساهمة صندوق الأمم المتحدة للسكان في التقرير (٢٠٠٦).

(٦٣) السلطة الوطنية الفلسطينية، دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، مؤتمر صحفي عن النتائج الأولية: مسح بشأن العنف العائلي (٢٠٠٥)، شباط/فبراير، ٢٠٠٦.www.pcbs.gov.ps، مستشهد به في منشور صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة المعنون ''الصورة الجنسانية للصراع في الأراضي الفلسطينية المحتلة'' (www.womenwarpeace.org/opt/docs/opt_pfv.pdf، الدخول على الموقع كان بتاريخ ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦).

(٦٤) E/CN.4/2006/61، الفقرة ٤.

القضائي في مجال القضايا المتصلة بالعنف ضد المرأة، وأنشئت وحدات للشؤون الجنسانية في إدارات الشرطة. وإضافة إلى ذلك، أنشئت لجنة وزارية لتعديل قانون العقوبات بما يوفر قدرا أفضل من الحماية للمرأة، ويوفر أماكن الإيواء لضحايا العنف[٦٥].

ثالثا – المساعدة المقدمة للنساء الفلسطينيات

٢٦ – هذا القسم مبني على معلومات مقدمة من قبل كيانات تابعة لمنظومة الأمم المتحدة من أجل إعداد هذا التقرير. وحُددت تسع من مجالات المساعدة هي: التعليم والتدريب، والصحة، والعمالة والقدرة على تنظيم المشاريع، والمشاركة، وحقوق الإنسان، بما في ذلك القضاء على العنف ضد المرأة، والمساعدة الإنسانية، والدعوة، ووسائط الإعلام، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني.

ألف – التعليم والتدريب

٢٧ – قدم كل من وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبنك الدولي المساعدة في مجال التعليم. وبرنامج الأونروا التعليمي هو أحد الوسائل الرئيسية للمساهمة في التنمية البشرية للفتاة والمرأة. وقد شجعت الوكالة برامج التدريب المهني ورياض الأطفال ودور الحضانة من خلال ٦٥ مركزا من مراكز البرامج النسائية. وزَوَّدت مراكز البرامج النسائية في ثلاثة من المخيمات بالضفة الغربية النساء اللاجئات بالتدريب في تكنولوجيا المعلومات وساعدت ٧٣ من اللاجئات الفلسطينيات في الحصول على دبلوم الدراسة الثانوية. وحوالي نصف المدرسين وأولئك المسجلين في دورات خدمات ما قبل التدريس هم من النساء. وتُستخدم مراكز المجتمعات القروية المتعددة الأغراض الثلاث التابعة للصندوق الدولي للتنمية الزراعية لإجراء الدورات التدريبية للنساء في مجالات تعليمية مختلفة.

باء – الصحة

٢٨ – قدم العديد من الكيانات التابعة للأمم المتحدة تقارير عن أنشطة لتحسين حصول النساء الفلسطينيات على الرعاية الصحية. فقد أنشأت منظمة الصحة العالمية الفريق المواضيعي المعني بصحة الأم والطفل والذي يقوم بتنسيق أنشطة المشاريع الخاصة بمختلف المانحين والوكالات التنفيذية، ويتبادل المعلومات ويقدم المشورة ويقدم التوصيات بالأولويات فيما يتعلق بصحة الأم والطفل. كما قدمت منظمة الصحة العالمية أيضا الدعم اللوجستي

(٦٥) المرجع نفسه.

لوزارة الصحة واليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان بناء على طلبهم.

٢٩ - واضطلعت الأونروا بأنشطة متعددة القطاعات، بما فيها التغطية الكاملة بالتحصين للنساء والأطفال ضد الأمراض التي يمكن منعها باستخدام اللقاحات. ووفرت الأونروا أيضا حامض الفوليك الذي يعطى قبل الحمل، وتكملة الحديد وحامض الفوليك للنساء الحوامل طيلة فترة حملهن، إضافة إلى برامج التوعية الصحية المعنية بمنع استخدام التبغ، والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي. وإضافة إلى ذلك، يوفر برنامج الأونروا للصحة العقلية للمجتمعات المحلية في قطاع غزة الدعم النفسي - الاجتماعي الضروري للاجئين الفلسطينيين الذين يعيشون في أوضاع عنف طويل الأمد وصراع مسلح. ولتيسير البرمجة التي تراعي الفروق بين الجنسين يوفر برنامج الأونروا الصحي بيانات مصنفة بحسب نوع الجنس كلما كان ذلك ممكنا. ولتقليص التفاوتات الصحية القائمة على نوع الجنس، تشجع الأونروا، ضمن برنامجها الصحي، التوازن بين الجنسين في سياسات التوظيف والاحتفاظ بالموظفين.

٣٠ - ووفر صندوق الأمم المتحدة للسكان مساعدة تقنية عن السكان والتنمية، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمراض المعدية الأخرى التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي، لا سيما بين المراهقين والمراهقات. وعزز صندوق الأمم المتحدة للسكان إدماج الرعاية الصحية الإنجابية في ٣٩ مركزا من مراكز الرعاية الصحية وفي مستوصفين تابعين لمنظمات غير حكومية. ومن خلال برنامجه للتوليد في الحالات الطارئة، واصل صندوق الأمم المتحدة للسكان تأمين الولادة الآمنة للنساء في المناطق المعزولة بالضفة الغربية وقطاع غزة. وفي البُريج وجباليا واصل مركزان مُجَدِّدان للصحة النسائية توفير الرعاية الصحية للنساء في اثنتين من أكثر المناطق كثافة سكانية وفقرا بالأراضي الفلسطينية المحتلة.

٣١ - وساعد صندوق الأمم المتحدة للسكان دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية ووزارة الصحة في تحديد مؤشرات لقياس أثر انهيار النظام الصحي على النساء الحوامل، وكذلك على الاكتظاظ الزائد عن الحد بعنابر الولادة في أنظمة الإحالة المركزية.

٣٢ - واضطلع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بأنشطة لتقوية القدرات المؤسسية لمقدمي الخدمات من أجل تحسين نوعية الخدمات والموارد والمعلومات للنساء. وشملت الأنشطة التدريب الجنساني لأفرقة الرعاية النفسية - الاجتماعية التي تستخدمها اليونيسيف في قطاع غزة. وحدت أيضا الاجتماعات التنسيقية بين مقدمي الخدمات الاستشارية. وعَمِل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة أيضا على تعبئة وتقوية الشبكات القائمة بين المنظمات

غير الحكومية لبناء القدرة على توفير خدمات أجود لنساء الريف. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم ١٥ من المستشارين والأخصائيين الاجتماعيين في علم النفس مداخلات في التوجيه النفسي – الاجتماعي لما يزيد عن ١ ٠٠٠ امرأة في قطاع غزة.

٣٣ – ويقوم برنامج متطوعي الأمم المتحدة بتنفيذ مشروع يعنى بإدارة النفايات الصلبة بغرض تحسين الصحة والظروف البيئية للمقيمين في بلدة عسيرة وأربعة من القرى المحيطة بها في منطقة نابلس. وقادت المتطوعات من النساء الحلقات التدريبية كما نظمن وأجرين زيارات للأسر المعيشية بغرض تدريب نساء أخريات على فصل النفايات وعلى الطرق الصحيحة لجمعها.

جيم – العمالة

٣٤ – وشملت المساعدة المقدمة في مجال العمالة، التدريب والبحوث وتوفير الوظائف. ووسعت الأونروا برنامج التلمذة على الصنعة الذي تقدمه سبعة من مراكز البرامج النسائية بغرض منح ١٥١ من اللاجئات الفلسطينيات العاطلات عن العمل في لبنان إمكانية للحصول على فرص للتدريب والتوظيف. وكجزء من مبادرة بحثية أكبر، قام مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط بتقييم أثر الانسحاب الإسرائيلي من غزة على الظروف المعيشية، مع تركيز خاص على مشاركة النساء في سوق العمل.

دال – القدرة على تنظيم المشاريع

٣٥ – وقدم العديد من كيانات الأمم المتحدة القروض والمنح والتدريب لتعزيز قدرة النساء الفلسطينيات على تنظيم المشاريع. حيث أن المرحلة الثانية من مشروع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية الخاص بإعادة التأهيل والتنمية، واصلت التركيز بقوة على التمكين الاقتصادي للمرأة، وبصفة رئيسية عن طريق الحصول على التمويل الصغير ومهارات تنظيم المشاريع. ولاحظ الصندوق أن الأنشطة الخاصة بالنساء المشتغلات بالأعمال الحرة أظهرت درجة كبيرة من المرونة، والدليل على ذلك هو حماية رأس مالهن والنمو المستمر لمشاريعهن. وقام مركز خدمات الأعمال التابع للصندوق في غزة بصرف ٢٢٨ قرضا (تبلغ قيمتها ٨٠٠ ٥٧٩ دولار) للنساء المشتغلات بالأعمال الحرة في مجال الإنتاج الحيواني والزراعي، وبدرجة أقل، في مجال تصنيع الأغذية والصناعات اليدوية. ويجري إنشاء مركز مماثل لخدمات الأعمال في أريحا.

٣٦ – وتم رسميا افتتاح مركزين مجتمعيين في قريتي عزون وجيوس، في إطار المرحلة الثانية من برنامج إعادة التأهيل والتنمية، وذلك لخدمة الاحتياجات المالية والاجتماعية للنساء في

المنطقة. ومنحت لجان الإغاثة الزراعية الفلسطينية قروضا بدون فوائد لإثنتي عشرة جمعية من الجمعيات التعاونية النسائية الإقليمية للادخار والائتمان. وشاركت عشر نساء من أعضاء رابطات الادخار والائتمان في معرض نُظم أثناء الاحتفالات مهرجان حصاد الزيتون في بيت لحم، وعرضت فيه دورة إنتاج كاملة من مشاريع إدرار الدخل، لتشجيع نساء أخريات على النظر في إقامة مشاريع مشتركة لتسويق البضائع والحصول على قروض جماعية.

٣٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) بمنح ما يزيد على ٥٥٨ ٣ قرضا جماعيا تضامنيا لذوات المبادرات التجارية الصغرى في الضفة الغربية وقطاع غزة والأردن والجمهورية العربية السورية. وكان للأونروا حافظة تتكون من ما يزيد على ٩٨٠ ١٢ قرضا في الأرض الفلسطينية المحتلة، مع وجود حافظة غير مسددة بقيمة تزيد على ٧,٩ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، تحتفظ بنسبة ٢٣,٤ في المائة منها زبائن من النساء.

٣٨ - وقام صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بتنفيذ مشاريع في تسع مجتمعات محلية ريفية في إطار المرحلة الثانية التجريبية من برنامج ''صبايا'' تركز على تحقيق الأمن الاقتصادي للمرأة. ومن خلال هذه المبادرة، تمكن ما مجموعه ١٠٦ من النساء الريفيات من شراء معدات وآليات، واكتساب مهارات، تساعدهن في إقامة مشاريعهن الخاصة. وأمكن، بفضل ذلك، إنشاء أربعة مشاريع لإدرار الدخل، يقوم بتسييرها وإدارتها النساء أنفسهن، وتتمثل في: مخبز مجهز إلكترونيا، ومعمل خياطة، ومركز رعاية نهارية، ومزرعة دواجن. وتم في نيسان/أبريل ٢٠٠٦ توسيع نطاق برنامج ''صبايا'' ليشمل ما مجموعه ثمانية عشر مركزا نسائيا في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. وتم تنظيم معرض كبير شامل للمناطق كُرس لتطوير وتسويق الصناعات اليدوية للفلسطينيات، وقد عرضت فيه منتجات من بعض المراكز النسائية العاملة في إطار برنامج ''صبايا''، وأقيمت اتصالات مع الأفراد والمجموعات والمنظمات العاملة في قطاع الصناعات اليدوية، بغية تحقيق تعاون في المستقبل.

٣٩ - وقام مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بإنشاء مجلس الشاحنين الفلسطيني، برئاسة سيدة أعمال ناجحة. وقام المجلس بشكل نشط بتشجيع توظيف النساء الفلسطينيات في المجلس، وتشجيع مشاركة المرأة في جميع أنشطة المجلس.

٤٠ - وقدمت عدة كيانات أنشطة تدريبية لتعزيز قدرات المبادرة التجارية لدى الفلسطينيات. وقامت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بتنظيم دورات تدريبية تفاعلية لما يزيد على ١٠٠ امرأة، كوسيلة لتحسين مهاراتهن في مجال صناعة الألبان. ووفر برنامج الأغذية العالمي الطعام للفلسطينيات مقابل العمل والمشاركة في أنشطة تدريبية، بما في ذلك

تطوير المهارات الأساسية، للحد من الفوارق بين الجنسين في مجال الحصول على التعليم والتدريب، ومن ثم دعم مساهمة المرأة في تحقيق الأمن الغذائي للأسر المعيشية. وعمل برنامج الأغذية العالمي على ضمان توفير الفرص لمشاركة المرأة والرجل على قدم المساواة في جميع الأنشطة التي يمولها البرنامج.

٤١ - وواصل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية تقديم أنشطة بناء القدرات للجمعيات التعاونية لرابطات الادخار والائتمان؛ وشارك ١ ٢٥٠ امرأة في ١٤ زيارة متبادلة لتحليل أداء رابطات الادخار والائتمان، وتبادل المعلومات والخبرات مع الأعضاء الآخرين.

٤٢ - وأمكن من خلال برنامج بناء القدرات المتكامل التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية تعزيز إقامة هياكل دعم مستدامة لمساعدة العناصر الواعدة من ذوي المبادرات التجارية، على إنشاء مشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم ذات طبيعة ابتكارية ومقدرة على المنافسة الدولية. وتم من خلال هذا البرنامج، حتى الوقت الحاضر، تخريج ١٢٣ من ذوي المبادرات التجارية، تشكل النساء نسبة ١٦ في المائة من بينهم.

هاء - المشاركة في صنع القرارات

٤٣ - قدمت عدة كيانات المساعدة لتعزيز مشاركة الفلسطينيات في قطاعات مختلفة. واحتفظ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بعلاقات وثيقة مع صانعات القرار، بما في ذلك تقديم إحاطات للوزيرات والمسؤولات الحكوميات المعينات حديثا بشأن التطورات في مجال الأوضاع الإنسانية، والكيفية التي تؤثر بها على النساء. وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، خلال الانتخابات المحلية والتشريعية التي عقدت في شهري كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، الدعم إلى ثماني منظمات غير حكومية تشارك في برامج تثقيف الناخبين، لزيادة الوعي بحقوق الإنسان، والمشاركة الديمقراطية، وتحقيق اندماج النساء بشكل أفضل في عملية الانتخاب الديمقراطي. وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تم تمكين العناصر النسائية المنتخبة حديثا أعضاء في الحكومة المحلية من المشاركة في حلقات عمل تدريبية في مجالات المالية والإدارة والقانون، نظمت في ثماني مقاطعات في الضفة الغربية.

٤٤ - وعلى مستوى الحكومة المحلية، دعم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة حشد جهود ما يزيد على ١٤٠ من النساء الريفيات في ١٨ موقعا مستهدفا. وتم انتخاب لجنة نسائية ومنسق في كل موقع من هذه المواقع لتمثيل جميع نساء المجتمعات المحلية. وقد كانت حلقات العمل واجتماعات المتابعة الدورية الهادفة إلى وضع خطة لتقييم الاحتياجات وخطة عمل لكل موقع من هذه المواقع أدوات مفيدة في تعزيز قنوات الاتصال بين النساء وممثليهن في الحكومة المحلية، وذلك في تأمين إمكانيات وصول المرأة إلى الهياكل الأساسية الرئيسية،

وضمان مشاركتها في عملية صنع القرار بشأن أفضل السبل للإفادة من هذه الهياكل الأساسية.

٤٥ - وقامت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة بتنظيم ندوة دولية، تحت عنوان ''المرأة العربية بين الشرق والغرب''، في حزيران/يونيه ٢٠٠٦، بغية بناء علاقات بين النساء العربيات والأوروبيات، وتشجيع مشاركة المرأة العربية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وفي معرض أقيم كنشاط جانبي للندوة، تحت عنوان ''إبداعات المرأة العربية''، عُرضت أعمال لفنانات وحرفيات فلسطينيات، توضح أدوارهن في الحفاظ على التقاليد.

٤٦ - ودعم مرفق المنح الإنمائية التابع للبنك الدولي الشبكة العربية لشؤون الجنسين والتنمية، وأفاد خمسة عشر من الفلسطينيات الأعضاء في هذه الشبكة من تبادل المعلومات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، مع أعضاء آخرين في الشبكة، بالإضافة إلى البحوث والتدريب. وتضمن المشروع البحثي الإقليمي عن ''المرأة العربية وصنع القرار''، بدعم من البنك الدولي، فريق بحث وطني فلسطيني.

واو - حقوق الإنسان للمرأة والقضاء على العنف ضد المرأة

٤٧ - قدمت عدة كيانات تابعة للأمم المتحدة المساعدة في ما يتعلق بحقوق الإنسان للنساء الفلسطينيات، بما في ذلك القضاء على ممارسات العنف ضد المرأة. وتابعت مفوضية حقوق الإنسان التطورات في مجال التشريعات الفلسطينية فيما يخص حقوق المرأة؛ وعملت مع شركاء من المجتمع المدني الفلسطيني في العمل على دمج معايير حقوق الإنسان الدولية في التشريعات الفلسطينية الحالية أو في مشاريع التشريعات؛ وعقدت مناقشات مع إدارة المرأة والطفل التابعة للمجلس التشريعي الفلسطيني، وكذلك مع النساء اللائي انتخبن حديثا أعضاء في المجلس، وتركزت هذه المناقشات على دور المرأة الفلسطينية وحقوقها.

٤٨ - وقدمت مفوضية حقوق الإنسان، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والبنك الدولي، المساعدة في مجال التصدي لممارسات العنف ضد المرأة. وعملت مفوضية حقوق الإنسان بشكل وثيق مع فريق دعم الإصلاح القضائي في مجال ما يرتكب من جرائم ضد النساء والفتيات باسم الشرف، وقُدمت معلومات إلى الفريق عن الخلفية الثقافية والأطر القانونية الكامنة وراء هذه الظاهرة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، شاركت مفوضية حقوق الإنسان في حملة مبدئية للدعوة أطلقتها منظمات المجتمع المدني لمعالجة مسألة العنف العائلي، وعملت بالاشتراك مع مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية والمجتمع المدني على تعزيز احترام حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق المرأة.

٤٩ - ودعم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وضع شرعة حقوق للمرأة الفلسطينية، وهي مشروع مشترك بين وزارة شؤون المرأة والاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، مع مساهمات فنية من المنظمات غير الحكومية الفلسطينية المعنية بحقوق الإنسان، والمنظمات غير الحكومية النسائية.

٥٠ - ودعم صندوق الأمم المتحدة للسكان وضع خطة عمل وطنية لمنتدى المنظمات غير الحكومية لمكافحة ممارسات العنف ضد المرأة، يتضمن استخدام التدريب لجهود الدعوة ووضع الاستراتيجيات بشأن الصحة الإنجابية، لضمان تماشي التشريعات الوطنية مع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وتنظيم حملات لرفع مستويات الوعي بشأن خطة العمل الوطنية. ودعم البنك الدولي مركز تقديم المشورة للمرأة في الظروف الصعبة، الذي يقدم الدعم والعلاج والتدريب المهني للنساء الفلسطينيات اللائي يتعرضن للعنف العائلي، كما يقدم خدمات الدعوة من أجلهن.

٥١ - وقدمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ومفوضية حقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والأونروا، الدعم لبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان للمرأة، فيما يخص الاتفاقية ودعمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بناء القدرات لواحد وستين موظفا حكوميا من وزارات فلسطينية مختلفة - بما في ذلك وزارات شؤون المرأة؛ والشؤون الاجتماعية، والداخلية، والتخطيط، والعدل، والحكم المحلي؛ والاقتصاد؛ والصحة؛ والتعليم؛ والمالية؛ والعمل؛ والثقافة؛ والرياضة؛ والشباب؛ والزراعة - من خلال حلقات عمل تدريبية لبناء القدرات بشأن اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وإعداد التقارير الوطنية بموجب الاتفاقية، وفقا للمبادئ التوجيهية التي وضعتها اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة.

٥٢ - ومن خلال الدورات التدريبية التي نظمتها مفوضية حقوق الإنسان لموظفي وزارة شؤون المرأة تم تقديم التوجيه فيما يخص معاهدات وآليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الهيئات المنشأة بمعاهدات، مع التركيز على الاتفاقية. ونظمت المفوضية أيضا دورات تدريبية بشأن الاتفاقية، وبلورة المفاهيم المتعلقة بحقوق الإنسان لممثلي المجتمع المدني الفلسطيني، بما في ذلك منظمات حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية المختلفة. وواصلت المفوضية جهودها لدمج مسائل المرأة في جميع الأنشطة التدريبية، بما في ذلك المناهج، وأخذ التوازن بين الجنسين في الحسبان عند اختيار المشاركين.

٥٣ - ودعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وزارة شؤون المرأة لتمكينها من العمل على بناء قدرات الوحدات المعنية بالشؤون الجنسانية، والموظفين في ١٥ وزارة مختصة، بشأن التخطيط والبحوث المراعية للاعتبارات الجنسانية، ورصد تنفيذ الاتفاقية، والإبلاغ عن ذلك.

٥٤ - وبدعم من الأونروا، قامت مراكز برنامج المرأة، ذات الدور المحوري في حماية حقوق الإنسان للمرأة والأطفال، بتنظيم حلقات عمل وحلقات دراسية وتدريبية عن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل. وفي قطاع غزة، شارك عدد يزيد على ٠٠٠ ١٩ امرأة في حلقات العمل المعنية برفع مستويات الوعي، وعُقدت في الجمهورية العربية السورية حلقة عمل كبيرة عن القانون المدني والمسائل القانونية المتعلقة بالمرأة.

زاي - المساعدات الإنسانية

٥٥ - شملت المساعدات الإنسانية تقديم الأغذية، والعون النقدي، وإتاحة فرص العمل المؤقت، والحصول على الخدمات الصحية وغيرها من الخدمات. وتمكنت الأونروا، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، من تقديم المساعدة إلى حوالي ٦ في المائة من أشد اللاجئين فقرا المسجلين لدى الوكالة (الأسر التي تعاني من حالات عسر خاصة)، وترأس النساء ما نسبته ٤٦ في المائة من هذه الأسر. ووزعت الأونروا، في إطار برنامجها للطوارئ، الأغذية على حوالي ٠٠٠ ١٣٥ أسرة من أسر اللاجئين في قطاع غزة، و ٠٠٠ ٧٥ أسرة أخرى في الضفة الغربية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تمكنت الأونروا من إيجاد مواقع عمل مؤقت تقدر بما مجموعه ١,٨ مليون يوم من العمل المؤقت. وشكلت النساء اللائي يرأسن أسرا معيشية ما نسبته تقريبا ٢٣ في المائة من المستفيدين من مشروع الوكالة الخاص بإيجاد الوظائف في حالات الطوارئ في قطاع غزة. وبلغت النسبة في الضفة الغربية ١٧ في المائة. وأفاد برنامج الأغذية العالمي بأن نسبة ٥١ في المائة على الأقل من مجموع حالات العسر، والمستفيدين من برامج التغذية المؤسسية، الذين قدمت لهم المساعدات من خلال وزارة الشؤون الاجتماعية، كانت من النساء.

٥٦ - ودعم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، واليونيسيف، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، في وضع النداءات الموحدة لعدة مشاريع، بما في ذلك مبادرات الأمن الغذائي وبناء القدرات للنساء المهمشات في ١٠ قرى في الأرض الفلسطينية المحتلة؛ وخدمات الصحة الإنجابية؛ ومراكز الرعاية النفسية - الاجتماعية المتنقلة للمرأة في قطاع غزة؛ وفي تقديم خدمات الرعاية النفسية - الاجتماعية والصحة الإنجابية، للنساء اللائي يعانين من الفقر في غزة.

٥٧ - وقد مكّن البنك الدولي النساء البالغات الفقيرات اللائي يعشن معتمدات على أنفسهن بسبب الانفصال أو الطلاق أو الترمل من تلقي مساعدة نقدية من برنامج المساعدة في حالات العسر الشديد، وذلك من خلال خطة استهداف محسنة في إطار مشروع إصلاح شبكة الأمان الاجتماعي.

٥٨ - وواصلت الوحدة الاجتماعية - الاقتصادية في مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط رصدها لمشاركة النساء في سوق العمالة ولآثار الإغلاق على مشاركتهن. واستخدمت تحليلات البيانات المجموعة لتقديم توصيات إلى الجهات المانحة وفي نشر دراسة بعنوان ''التجزئة الاقتصادية والتأقلم في أرياف الضفة الغربية''(٦٦).

حاء - الدعوة

٥٩ - عدة كيانات من الأمم المتحدة بأنشطة للدعوة كان موضوعها حالة النساء الفلسطينيات وحقوقهن. قد شاركت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في عدة حلقات دراسية ومناقشات عالجت شواغل محددة تتعلق بحقوق الإنسان الخاصة بالمرأة، وكان الهدف منها إبراز كيفية استخدام المنظمات غير الحكومية لآليات حقوق الإنسان، لا سيما الإجراءات الخاصة. كما التقى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية مع ممثلي معاهد المرأة الفلسطينية والمنظمات غير الحكومية وصانعي القرار، بما فيهم وزارة شؤون المرأة، وشدد على دور أنشطة الدعوة لحقوق الإنسان الخاصة بالمرأة الفلسطينية.

٦٠ - كذلك استملت الاجتماعات والمؤتمرات الدولية التي نظمتها شعبة حقوق الفلسطينيين التابعة لإدارة الشؤون السياسية على مناقشات لوضع المرأة الفلسطينية، وشاركت فيها نساء فلسطينيات وممثلون عن منظمات المجتمع المدني. وفي حلقة الأمم المتحدة الدراسية المعنية بمساعدة الشعب الفلسطيني المعقودة في نيسان/أبريل ٢٠٠٦، واجتماع الأمم المتحدة الدولي لدعم السلام في الشرق الأوسط المعقود في حزيران/يونيه ٢٠٠٦، ومؤتمر الأمم المتحدة الدولي للمجتمع المدني من أجل دعم السلام في الشرق الأوسط المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، ناقش المشاركون جملة مسائل، من بينها أثر الاحتلال على النساء والأطفال الفلسطينيين الذين يشكلون أكثر الشرائح ضعفا في المجتمع الفلسطيني.

٦١ - تعاون برنامج الأغذية العالمي مع وزارة الزراعة في تنظيم الاحتفالات بيوم المرأة العالمي في آذار/مارس ٢٠٠٦. ونظمت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين اجتماعا مع ٥٠ من النازحات بمناسبة يوم المرأة العالمي، وألقي الضوء خلاله على حقوق المرأة ومشاركتها في

(٦٦) اليونسكو، ''التجزئة الاقتصادية والتأقلم في أرياف الضفة الغربية''، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥.

الحياة السياسية. كذلك شاركت المفوضية في أنشطة شددت على التحديات التي تواجهها المرأة الفلسطينية إثر انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني الأخيرة.

٦٢ - ودشنت اليونسكو مركز المرأة الفلسطينية للبحوث والتوثيق في ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. كما قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المرحلة الثانية من مشروع إدارة مراكز التواصل للموارد الخاصة بالمرأة التي تتولى نشر المعلومات عن المرأة الفلسطينية.

طاء - وسائط الإعلام

٦٣ - وخلال الفترة التي يشملها هذا التقرير أصدرت إدارة شؤون الإعلام أربعة بلاغات صحفية متعلقة بالمرأة الفلسطينية (اثنان بالفرنسية واثنان بالانكليزية). ومن خلال شبكة يونيفيد، وهي خدمة تلفزيونية إخبارية تصل إلى المئات من محطات الإرسال التلفزيوني في جميع أنحاء العالم، وزعت الإدارة ١٢ قصة ذات علاقة بالقضية الفلسطينية، وأشار بعضها بصورة خاصة إلى النساء والأطفال. وفي البرامج الإخبارية اليومية والمجلات الإخبارية المصورة التي توزع إقليميا وعالميا، غطت إدارة شؤون الإعلام قضايا تتعلق بالنساء والأطفال الفلسطينيين، باللغات الرسمية وغير الرسمية. كما نظمت الإدارة حلقة دراسية دولية لوسائط الإعلام بعنوان ''التحديات الجديدة التي تواجهها عملية السلام في الشرق الأوسط والحوار الإسرائيلي - الفلسطيني'' (حزيران/يونيه ٢٠٠٦) وشاركت فيها امرأتان فلسطينيتان.

٦٤ - أما دائرة الأمم المتحدة للإعلام في جنيف فقد نظمت خمسة مؤتمرات صحفية خلال الفترة التي يشملها هذا التقرير عن مواضيع تتعلق خاصة بالمرأة الفلسطينية. وأصدرت لجنة شؤون الإعلام والدعوة المشتركة بين الوكالات والتابعة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بيانات صحفية قدمت فيها آخر الوقائع والأرقام المتعلقة بالمرأة.

٦٥ - وقدم العديد من الكيانات المساعدة في أنشطة إنتاج الأفلام عن المرأة الفلسطينية. فقد أنتجت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى فيلما بعنوان ''عائشة الأم'' يحكي قصة امرأة في قطاع غزة نجحت في تحرير أسرتها من الصعوبات الاقتصادية بافتتاحها عملا تجاريا بواسطة قرض حصلت عليه من الأونروا. وأنتج صندوق الأمم المتحدة للسكان فيلما عن خدمات الصحة الإنجابية للمراهقين بعنوان ''تعزيز الرعاية النسائية الطارئة في فلسطين''، ويركز هذا الفيلم على العمل الذي تقوم به مراكز الصحة النسوية في قطاع غزة مع اللاجئين في معسكري جباليا والبريج. أما الفيلم الوثائقي الذي أنتجته اليونسكو بعنوان ''على طريق الحوار''، فيبين الإمكانيات التي يوفرها الحوار لزيادة التفاهم من خلال التجارب الإسرائيلية - الفلسطينية المشتركة. وفيما يتعلق بالمهرجان الأول لأفلام المرأة الفلسطينية الذي نُظم في آب/أغسطس ٢٠٠٥ بدعم من اليونسكو، أنشأت

منظمة ”شهشات“ غير الحكومية مكتبة مرجعية للوسائط المتعددة في رام الله، موضوعها سينما المرأة.

٦٦ - كما شملت المساعدة تقديم التدريب على إنتاج المواد الإعلامية والأخبار. كانت ست نساء من بين المشاركين العشرة في برنامج التدريب الخاص بالإعلاميين الفلسطينيين (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥) الذي نظمته إدارة شؤون الإعلام. وتولت اليونسكو تصميم وإقامة دورة تدريبية لعشر صحفيات فلسطينيات في مجالي الصحافة والإعلام التلفزيونيين. وفي إطار برنامج صبايا، أجرى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة دورات تدريبية في التصوير السينمائي والتصوير الفوتوغرافي وتصميم مواقع الويب، وكان ذلك في أحد مراكز المرحلة الأولى، واستفادت من هذا التدريب ١٠ نساء ريفيات جئن من ٥ قرى.

٦٧ - أضافت كل من إدارة شؤون الإعلام وإدارة الشؤون السياسية معلومات عن المرأة الفلسطينية على موقعيهما على الإنترنت. وواصلت إدارة شؤون الإعلام استكمال مجموعة الوثائق التي تضمها فئة ”المرأة“ من نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين على الإنترنت. كما تواصل إدارة الشؤون السياسية توفير عنوان خاص على الإنترنت (http://domino.un.org/unispal.nsf/women) يتيح إقامة رابطة بين المواقع الخارجية على الويب والفئة المتعلقة بالمرأة الفلسطينية في نظام المعلومات المتعلقة بقضية فلسطين. وقد وفرت إدارة شؤون الإعلام، من خلال صفحة خاصة بعنوان ”صفحة إخبارية: الشرق الأوسط“ وصولا سهلا إلى الوثائق الأساسية والمعلومات الإعلامية عن حالة المرأة الفلسطينية والمساعدة المقدمة لها.

ياء - تعميم مراعاة المنظور الجنساني

٦٨ - قام العديد من كيانات الأمم المتحدة بأنشطة لتقوية القدرات المؤسسية في ميدان تعميم مراعاة المنظور الجنساني. وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم لوزارة شؤون المرأة في سعيها لإدراج المنظور الجنساني في أهم القطاعات، وذلك من خلال إنشاء وحدات للشؤون الجنسانية في ١٥ من الوزارات الأساسية. وواصل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إلقاء الضوء على وضع النساء الفلسطينيات في تقاريره باستخدام البيانات الموزعة وفقا للجنس والعمر، بالإضافة إلى البيانات المتعلقة بعدد النساء اللاتي يعشن تحت خط الفقر، أو اللاتي يعانين من الفقر المدقع.

٦٩ - وقدم صندوق الأمم المتحدة للسكان المساعدة في بناء القدرات المؤسسية لتعميم المنظور الجنساني، وذلك من خلال القيام بعملية مراجعة للوضع الجنساني في الأرض

الفلسطينية المحتلة. ووفرت المراجعة استعراضا شاملا للثغرات التي تحول دون التنفيذ الفعلي للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في التخطيط والسياسات الوطنية.

٧٠ - أجرت منظمة الأغذية والزراعة دورات توعية ودورات تدريبية في ميدان التحليل الجنساني، بما فيها تدريب المدربين، وكان الهدف منها رفع مستوى الوعي لأهمية إدراج المنظور الجنساني في عملية إعادة التأهيل والإعمار، وتمكين الجمعيات النسائية القائمة حاليا من تأدية دور أكبر في الإنتاج والتسويق التعاونيين. كما أفاد برنامج الأمم المتحدة للبيئة بأن التقييمات التي يجريها لمرحلة ما بعد النزاع ستتضمن بانتظام بيانات موزعة بحسب الجنس.

٧١ - وسعيا لدعم إدماج المنظورات الجنسانية في عمليات التخطيط الوطنية، تعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة مع وزارة شؤون المرأة في صياغة الفصل المخصص لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من التقرير المرحلي للأهداف الإنمائية للألفية في الأراضي الفلسطينية المحتلة لعام ٢٠٠٥. كما تعاون البرنامج مع وزارة شؤون المرأة في صياغة محتوى الجزء الخاص بالمساواة بين الجنسين من ''التقييم القطري المبسط'' (وهو صيغة مبسطة من التقرير القطري المشترك) تحضيرا لإطار مشترك للمساعدة الإنمائية في المستقبل.

رابعا - خاتمة وتوصيات

٧٢ - كان للنزاع وزيادة العجز الضريبي أثر سلبي على المرأة في جميع مجالات الحياة خلال الفترة التي يشملها هذا التقرير. فقد أدى تزايد القيود على حرية الحركة في قطاع غزة وخارجه وفي الضفة الغربية إلى حرمان النساء من الحصول على الخدمات الأساسية[٦٧]. وكان لانخفاض الإمداد بالكهرباء والوقود، إلى جانب تردي الإمداد بالماء، أثر بالغ على حياة الفلسطينيين[٦٨]. أما معدلات توظيف المرأة التي كانت منخفضة على مر التاريخ في المنطقة، فقد شهدت انخفاضا أكبر بسبب الأزمة[٦٩]، فبلغت نسبة البطالة في صفوف الإناث العاملات ١٩,٦ في المائة[٧٠].ولم تضطلع النساء الفلسطينيات بدورهن الأساسي المتمثل في إدارة شؤون الأسرة فحسب، بل ازدادت مشاركتهن أيضا في أنشطة العمالة غير النظامية أو في العمل الحر كتكملة لدخل أسرهن. وقد أشار تقرير الأهداف الإنمائية للألفية الخاص بالأراضي الفلسطينية المحتلة (٢٠٠٥) إلى أن المشاركة السياسية

(٦٧) مساهمة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في التقرير (٢٠٠٦).

(٦٨) A/HRC/2/5، الفقرة ٥.

(٦٩) منظمة العمل الدولية، تقرير المدير العام عن ''حالة العمال في الأراضي العربية المحتلة''. الفقرة ٧٩.

(٧٠) Focus 2005، المجلد الرابع، صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني، الصفحة ٤٥.

للنساء في المجتمع الفلسطيني ما زالت منخفضة[٧١]. كما أفيد عن انتشار العنف الجنساني على نطاق واسع[٧٢]. بيد أن السلطة الفلسطينية اتخذت خطوات لمعالجة المسائل الواردة في تقرير المقرر الخاص المعني بالعنف ضد المرأة وأسبابه ونتائجه[٧٣].

٧٣ - واصلت كيانات منظومة الأمم المتحدة جهودها لتحسين حالة المرأة الفلسطينية. ولاحظت منظمة الصحة العالمية أن الأزمة المالية تهدد توفير الخدمات الصحية التي يستفيد منها غالبية السكان الفلسطينيين، بمن فيهم النساء[٧٤].

٧٤ - يتوقف تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة الفلسطينية على التوصل إلى سلام آمن ودائم. وينبغي بالتالي بذل ما يلزم من جهود لضمان إدماج كامل للمنظورات الجنسانية ضمن الجهود الرامية إلى حل النزاع وبناء السلام والمصالحة وإعادة الإعمار، وضمان مشاركة النساء في هذه الأنشطة، وفقا لما تدعو إليه خطة عمل بيجين، والوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة، وقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

٧٥ - وقد نوه الإعلان الوزاري الذي اعتمد خلال الاجتماعات الرفيعة المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليه ٢٠٠٦ بالمساهمة الهامة التي يمكن أن يقدمها خلق فرص العمل في عملية إعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء النزاع[٧٥]. وإيجاد مناخ ملائم لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة الفلسطينية يستدعي إنهاء التمييز ضد المرأة الفلسطينية في سوق العمالة، من خلال تدابير قانونية وسياسية على حد سواء، تشمل إلغاء التفرقة الوظيفية وردم الهوة في المرتبات بين الجنسين.

٧٦ - وربما ترغب اللجنة في تشجيع الدول الأعضاء وكيانات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وغيرها من أصحاب الشأن على تكثيف جهودهم لتقديم المساعدة المالية والتقنية للمرأة الفلسطينية، وإدماج المنظور الجنساني بصورة كاملة في جميع مجالات الدعم المقدم إلى الأرض الفلسطينية المحتلة، وإجراء تقييم منتظم لأثر هذه الجهود.

---

(٧١) الأهداف الإنمائية للألفية، الأرض الفلسطينية المحتلة، التقرير المرحلي لعام ٢٠٠٥، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، الصفحة ٣٢.

(٧٢) مساهمة صندوق الأمم المتحدة للسكان في التقرير (٢٠٠٦).

(٧٣) E/CN.4/2006/61، الفقرة ٤.

(٧٤) مساهمة منظمة الصحة العالمية في التقرير (٢٠٠٦).

(٧٥) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والستون، الملحق رقم ١ (A/61/1)، الفقرة ٥٠.